

أن يتابع المرء هذه اللعبة من التحول في مسار شرعية الفعل النقدي ، فهذا أمر ميسور تمكن ملاحظته عبر عصور وبيئات الأدب المختلفة . فبعد أن كانت شرعية النقد اللغوي مسيطرة ، باتت بهلوانية اللغة هي سيدة المجال عبر البديعيات ، وما رافقها من تزويقات شكلية ومضمونية . وهنا كان لمؤسسة الذوق الجمالي أن فرضت وجودها على البيئة ، واستطاعت إقناع القوم بما تقدمه ، وأن تمنحه شرعية لوجوده . بل إن الأمر تطور فيما بعد ، وضمن النقد الرصين والرصين جداً ، إلى عدم الاحتكام إلى البدو والأعراب في صوابية اللغة . وها هو « ميخائيل نعيمة » في مطالع القرن العشرين ، وبشرعية في الفعل النقدي ، استطاع أن يجهر بقبوله « تحمم » ، يلفظها زميله « جبران خليل جبران » وإن لم يلفظها بدوي لم يعرفه طوال حياته ، ولفظ عوضاً عنها « استحم » . أما السبب ، فواضح ، لقد استطاع ميخائيل نعيمة أن يجعل من رأيه هذا شرعياً ، وفق منطق دعوته لحياة اللغة وحيويتها ، ووفق قبول الناس لدعوته وميلهم إلى قبول منطقها فيها ، ولكن لوقيل مثل كلامه في العصر الأموي مثلاً ، لردل القائل والقول في الحال ؛ فلم تكن عهد ذاك ثمة مؤسسة لتشريع مثل هذا الرأي .

إن حيوية الفكر النقدي الأدبي عند العرب للدليل واضح على قدرة هذا الفكر على الانسجام مع المرحلة التي يعيشها . لكن هذا الانسجام كان يقوم أبداً على قدرة الفكر النقدي على أن يكون شرعياً ، أن تكون وراءه مؤسسة . وفي مجالات كثيرة ، حين لم تقم مؤسسة وراء الفكر النقدي ، فإن هذا الفكر فقَدَ شرعيته وفَقَدَ وجوده . لقد جهد « المعري » ، على سبيل المثال ، في لزوم ما لا يلزم في بعض شعره ؛ لكن هذه الممارسة الأدبية لم تزدهر رغم عبقرية صاحبها لأنها لم تجد لها الفعل المؤسساتي الذي يدعم وجودها ؛ وجهد « أبو تمام » في أن يركز على منحى معين في استدراج المعاني في شعره ، لكن القوم أصروا كثيراً على أن يقول ما يُفهم . ورغم إصراره هو على أن يفهموا ما يقول ، فإن فن أبي تمام ظلَّ إلى حد كبير يمثل « شرعية » ليست لكثرة من الناس في ذلك العهد . وفي التجربة المعاصرة للشعر العربي ، وكان الشعر